

- ٣ - هذه جلسات المحكمة طرحت لأهان (ال المادة ٢٢ من النظام الأساسي) ، مجلس إن لا يتجاوز مجموع ذلك ... ١٥٠ .٠ دولاً ،
- ٤ - استقرار مدة مدة هيئة لم ينعقد انتخابهم (المادة ٢ من المادة ١٢ من النظام الأساسي) على أن لا يتجاوز مجموع ذلك ... ٧٥ دولاً في عام ١٩٢٨ ،
- ٥ - دفع مطالبات مطالبة بمصاريف سفر واعتلال للقضاء ضد مجلسهم ، ومصاريف سفر واعتلال للأهآء الجدد في المحكمة ، على أن لا يتجاوز مجموع ذلك ١٣٠ .٠ دولاً في عام ١٩٢٨ ، دفع مطالبات مطالبة للقضاء المحظوظين لا يتجاوز مجموعها ١٢٠ .٠ دولاً في عام ١٩٢٩ ،
- ٦ - ظهر أن بعدم الأمان العام إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والبعض العامة في كل من دوائرها الثالثة والرابعة والخامسة والستة من جمع الالتزامات السابقة بمحاسبة المكام هذا القرار ، دون طريق مسدود ، لأن عدم الامان العام يهدى بهدوء انتقامه تكميلية بهذه الالتزامات ،
- ٧ - ظهر أنه إذا حدثت ، نتيجة للقرار من مجلس الأمن ، قبل انتهاء بعضه العامة في آخر من الدوائر الثالثة والرابعة والخامسة ، الالتزامات تصل بعدها إلى الأمان ويتجاوز مجموعها المليون . (مائتين) دولاً ، يتحقق على الأمان العام أن يهدى بهدوء البعض العامة إلى هذه دورة استئذاني للنظر في السائل .

الجلسة الخامسة
١١. ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٧

٢١٥/٢٢ - صندوق رئيس المال العامل للمرة الستين ١٩٢٨ - ١٩٢٩

ان البعض العامة .

بيان ما يلي :

- ١ - يحدى صندوق رئيس المال المتداول للمرة الستين ١٩٢٨ - ١٩٢٩ بـ ١٦٧٩ .
- ٢ - يتحقق دفعات الولاءاته المتعددة ،
- ٣ - يتحقق الدخل الأهآء يتحقق على صندوق رئيس المال المتداول وذلك للتجدول الذي أقره البعض العامة لا غير إلّا إذا أدى الدخل الأهآء في ميزانية لمرة الستين ١٩٢٨ - ١٩٢٩ .
- ٤ - يتحقق من هذه المطالبات على :
- (١) المبالغ التي يبلغ مجموعها ٩٦ .٩٦ .٠ دولاً ، والتي تحقق للدخل الأهآء . نتيجة نظر مبالغ من ثروات الميزانية إلى صندوق رئيس المال المتداول في مارس ١٩٢٩ و ١٩٣٠ .

(٢) السلف التقديمة التي يعطيها الدول الأطراف إلى صندوق رأس المال المقيد الأول من فترة المنتهى ١٩٢٦ - ١٩٢٧ | موجب قرار الجمعية العامة (٣٠٤ - ٣٠٥) المتخذ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٥ |

٤ - إذا تجاوزت مقدار المبالغ المطلوبة لحساب أي دولة فهو والسلف الذي ينتمي إليها صندوق رأس المال المقيد الأول من فترة المنتهى ١٩٢٦ - ١٩٢٧ مقدار السلطة التي ينتمي إليها أن كل منها يكتفى أحكام القردة ٢ لسنة ، يخص الأطراف ملحوظاً بحقوقها الصنف على هذه الدولة المذكورة من فترة المنتهى ١٩٢٨ - ١٩٢٩ |

- ٥ - يقدر للكسندر العامل بأن سلوك من صندوق رأس المال المقيد الأول ما يلي :

(٦) المبالغ التي قد تلزم لتحول احصاءات الميزانية لغير طلاق الامم ، طبقاً أن تزد هذه المبالغ حالياً بمقدار لهذا الشرط بالأبرارات الآتية من الامم :

(٧) المبالغ التي قد تلزم لتحول التزامات بجزء الأدنى بعد ما يحسب الأصل بمقدار أحكام القرارات التي ابتدتها الجمعية العامة ، ولا سيما القرار ٢١٦/٢٢ المتخذ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٧ ، بشأن اللائحة المالية والاستثنائية ، وعلى الأرجح العام ضمن تلك بحثيات الميزانية الاصحاءات الازدية لرد السلف إلى صندوق رأس المال المقيد الأول |

(٨) المبالغ التي قد تلزم لمواصلة تغطية صندوق رأس المال الداير المستخدم لتحول الشركات والأنشطة الخالية التي تحمل تأمينها بنفسها ، طبقاً أن لا تتجاوز مجموع هذه المبالغ ، مع الرصيد الذي لم يحدد ، بعد من المبالغ المطلقة للأطراف نفسها ، مبلغ ٢٠٠ دولاراً إلا أنه يجوز تخصيف مبالغ تتجاوز مجموعها ٢٠٠ دولار بشرط الحصول على موافقة سبعة من الأعضاء الاستثنائية للكسندر الازدية والميزانية :

(٩) المبالغ التي قد تلزم لتحول دفع اصوات الاطراف بما يهدى تجاوز مرددة القوائم نهاية فترة المدحدين التي يجري لها الدفع ، وذلك بشرط الحصول على موافقة سبعة من الأعضاء الاستثنائية للكسندر الادارة والميزانية ، وعلى الأرجح العام أن يحدد في مذكرةات ميزانية كل فترة سنتين ، طوال مرددة سريان وثائق الاطراف لذات الملاحة ، ما يلزم من الاصحاءات لتعديل المبالغ المستحقة من كي فترة سنتين ؛

(١٠) المبالغ التي قد تلزم لتكوين صندوق معاونة الشرقيين البوتاني ، بالإلتزامات الجاربة بما تجتمع لديه الأموال المستحقة له ، وشدد هذه السلف حالياً بمقدار لذلك اصحابات في صندوق معاونة الشرقي :

٦ - إذا ثبت أن المبالغ المتصورطة في القردة ، أعلاه لا يمكن للهذا بالآخرين التي تجيئ طاردة من صندوق رأس المال المقيد الأول يقدر للكسندر العامل بأن يستخدم ، في فترة المنتهى ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، لما يليه يكتفي بذلك من الصناديق والاصحاءات الخاصة التي لي مهدده وذلك بالشروط المحددة في قرار الجمعية العامة (١٢٤١ - ١٢) المتخذ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٨ ، ولما حصلت القردة على الأداء بعد ما من تلك الجمعية العامة .